

الحراك الحزبي السياسي بعد ثورة يناير ٢٠١١ م
دراسة ميدانية لأثر توظيف المال السياسي فى الأحزاب السياسية
د. عبدالحميد يونس زيد

مخلص الدراسة :

لقد شكلت صيرورة التحولات السياسية والمجتمعية فى غضون " يناير - يونية " واقعاً مختلفاً ، وصاغت نموذجاً جديداً للخريطة الحزبية ، وتصارعت فواعل ومصالح متضاربة لإمتلاك القدرة على صياغة القرار السياسي ، وأظهرت الأحداث هشاشة وإنحسار الأحزاب السياسية ، وأسقطت أعراف وتقاليد كانت مستقرة لحقب طويلة وقدمت قواعد جديدة تماماً للعملية السياسية . ووفقاً لهذا الفهم استهدفت الدراسة الحالية الكشف عن تأثير عملية توظيف المال السياسي على واقع الأحزاب السياسية الجديدة ، ومسار تطورها فى إطار تحليل أزمات البناء الحزبي ، النشأة المؤسسية والإستثمار فى المجال السياسي ، وطرحت تساؤلات عدة فى تلك المحاور مستخدمة مفهومات ونظريات حديثة لتحليل الأداء الحزبي .

وإعتمدت الدراسة على الطرق الكيفية وأدوات المنهج السيسو-أنثروبولوجي المختلفة ، تلك التي تعتبر أكثر ملائمة لفهم آليات العمل داخل الأنساق السياسية فى مجتمعاتنا التي يستخدم فيها بكثافة العلاقات غير الرسمية ورأس المال الإجتماعي ، إستخدمت الملاحظة بالمشاركة ، حيث إستهدفت معايشة مجتمع البحث فى الفتره من يوليو- ديسمبر ٢٠١٥ والتي شهدت إعداد قوائم المرشحين والتحالفات الحزبية والحملات الإنتخابية ، إضافة إلى دراسة الحالة حيث إستخدام دليل مقابلة مفتوحة طُبّق على عينة بحثية عددها ٢٣ قيادة حزبية (رؤساء - أمناء - أمناء تنظيم - نواب) ، كما تم إستخدام مقابلات الجماعات البؤرية أثناء الإجتماعات الدورية فى الأحزاب لإعداد القوائم والتحالفات تلك التي أسهمت فى إثراء نتائج البحث الميداني بشكل أكثر فاعلية .

وقد أظهرت الدراسة ندماً من النتائج كان أهمها ، وجود توافق بين المنظرين حول وجود خلل فى بنى وظيفة الأحزاب السياسية قبل ثورة يناير ، مما أسس تحدياً جوهرياً وكان سبباً فى تحول تنظيم المطالبات نحو الحركات الإجتماعية الإحتجاجية ، تلك التي أودت بالنظام وأحدثت زلزال التحولات السياسية التي شهدتها مصر . وضرورة التركيز والبحث عن مفهومات نظرية لتحليل النظام السياسي الحزبي فى مصر مستمدة من دوائر العلاقات الغير رسمية . وتأثير توظيف المال السياسي على مجمل السلوك السياسي والثقافة السياسية ، إضافة إلى إستغلال رأس المال الإجتماعي فى بناء العلاقات السياسية .

كما رصدت دراسة الحالة ظاهرة الاستقطاب الحاد حيث باتت الدولة والمجتمع على أبواب صراع سياسي طائفي شكلت بينته الأحزاب الدينية ، حيث إنحسرت العملية السياسية فى رؤية عقائدية أهملت التنوع الإجتماعي والشأن العام القومي ، وباتت كل الأطراف مهينة للدخول فى صراع لخدمة مصالحها الخاصة .

لقد أفرزت إنخفاض درجة الإستقلالية للأحزاب أنماط مختلفة من الفساد السياسي ، حيث أوجدت التحالفات المصالحية والتوظيف الكثيف للمال السياسي دفاعاً عن إهتمامات ومصالح قوى سياسية وشخصية ، وإقصاء مصالح الشأن العلم ، وسيطر رأس المال على التحالفات الإنتخابية فأرتبطت قدرة الأحزاب على ترشيح كوادر على قوائمها ونسبتها من القوائم بالملاءة المادية للحزب ، وقد ضرب المال السياسي أسس إستقرار الثقافة السياسية التقليدية المتحكمة فى دوافع السلوك التصويتي وإستطاعت سطوة المال أن تعيد صياغة الخريطة البرلمانية ، وإعادة توزيع مصادر القوة السياسية ، وأظهرت حقيقة تحالف المال والدين السياسي ، كما إنه دعم لمصالح الإقليمية فى الأحزاب الدينية والمدنية على حد سواء ، وفى النهاية إنتقل الفساد السياسي من سياق

الأفراد إلى سياقات مؤسسية ، حيث إنتقل من شراء الأصوات والمرشحين إلى بيع الأحزاب لحصتها في القائمة لمن يمتلك **الملاءة الإقتصادية** .